

قاضي التحقيق لدى محكمة سيدي امحمد يؤكد

خمسة وزراء في قلب فضيحة "التمويل الخفي" للأحزاب



كشف قاضي التحقيق لدى محكمة سيدي امحمد، اليوم الخميس 04 جويلية 2019، عن تورط خمسة وزراء سابقين في قلب فضيحة "التمويل الخفي" للأحزاب، فضلا عن حزمة تجاوزات أخرى.

وتجرّ القضية رجل الأعمال البارز أحمد معزوز، وشريكه ابن رئيس الوزير الأول السابق عبد المالك سلال، و23 متهمًا بـ"جرائم خطيرة جرى ارتكابها خلال عهد الرئيس المستقيل عبدالعزيز بوتفليقة".

تقرر وضع زوجة أحمد معزوز تحت الرقابة " وقال قاضي التحقيق المكلف بملفات الفساد الكبرى في بيان نشرته وكالة الأنباء الجزائرية، إنه القضائية، ضمن إجراءات تخص فصائح مصنع تركيب السيارات ذات العلامة الصينية شيوي".

وأضاف: "هؤلاء مشمولون بجرائم تبييض الأموال وتحويل الممتلكات الناتجة عن عائدات إجرامية للفساد، وتبييد واستعمال أموال المصرف بصفة منافية لمصالح البنك، وتحريض موظفين عموميين على استغلال نفوذهم الفعلي والمفترض، والتمويل الخفي للأحزاب السياسية".

قضايا تتعلق بـ"الاستفادة من سلطة وتأثير أعوان الدولة والجماعات المحلية أثناء إبرام العقود والصفقات، وإساءة -أيضًا- وبواجه المتهمون استغلال الوظيفة عمدًا بغرض منح منافع غير مستحقة للغير، وإبرام عقود خلّاقًا للأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري العمل بها، وتبييد أموال عمومية".

وتضمّن البيان: "توجيه الاتهام إلى تسعة أشخاص طبيعيين وثلاثة وعشرين شخصا معنويا من أجل جرائم عديدة". وتتمثل هذه "الجرائم" في تبييض الأموال وتحويل الممتلكات الناتجة عن عائدات إجرامية للفساد بغرض إخفاء وتمويه مصدرها غير المشروع في إطار جماعة إجرامية وتبييد واستعمال أموال البنك بصفة منافية لمصالح البنك وتحريض موظفين عموميين على استغلال

نفوذهم الفعلي والمفترض يهدف الحصول على مزية غير مستحقة والتمويل الخفي للأحزاب السياسية إضافة الى الاستفادة من سلطة وتأثير أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية الخاضعة للقانون العام والمؤسسات العمومية والاقتصادية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري أثناء إبرام العقود والصفقات من أجل الزيادة في الأسعار والتعديل لصالحهم في نوعية المواد والخدمات والتمويل".

وطالت إجراءات المتابعة القضائية في "فضيحة معزوز للسيارات"، مسؤولين بارزين في وزارة الصناعة ومديري شركتين، إضافة إلى مسؤول مالي لحملة الرئيس السابق خلال انتخابات 2014.

وفي سياق متصل، قرر القاضي فيصل بن دعاس، إحالة ملفات 5 مسؤولين كبار إلى النائب العام لمجلس قضاء الجزائر العاصمة بغرض اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، لارتباطهم بامتياز التقاضي على نطاق المحكمة العليا.

ويتعلق الأمر بالوزيرين الأولين السابقين أحمد أويحيى، وعبد المالك سلال مدير الحملات الانتخابية السابقة لعبدالعزیز بوتفليقة .

وتخص إجراءات تحويل ملفات كبار المسؤولين على النائب العام ذاته، أيضًا، وزير النقل وآخر مديري حملات بوتفليقة الرئاسية عبدالغني زعلان، ووزير الصناعة السابق يوسف يوسف.

وبلاحق القضاء في قضية "معزوز" وزير الصناعة الهارب عبد السلام بوشوارب، الذي يتردد أنه يتنقل بين فرنسا ولبنان إذ يمتلك فيهما عقارات واستثمارات ضخمة.

كامل الشيرازي